ملخص باللغة العربية

الاقتصاد الصيني بين مواجهة المهام الثقيلة ... ورفع مستوى التحول الاقتصادي

د.هبه محمد فوزى
مدرس اللغويات بقسم اللغة الصينية كلية الالسن جامعة بنى سويف

ترجمة من كتاب "الاقتصاد الصيني –الإصلاح والتحولات" للكاتب جانغ جوا يوان الصادر عن مؤسسة: دار نشر جامعة الشعب الصينية

تتطلب الأوضاع السياسية والاقتصادية في الصين دفعاً في هيكلة الاقتصاد وسرعة التحول في طرق التنمية الاقتصادية، و ذلك من خلال تحسين اللوائح القانونية والنظم السياسية، ودعم التقدم في العلوم والتكنولوجيا وتعميق عملية الإصلاح الاقتصادي.

ومن ثم لابد من تعميق عملية إصلاح البنية الاقتصادية والسياسات الحكومية التي تلعب دوراً في الدفع بهيكلة الاقتصاد والتحول في طرق التنمية الاقتصادية.

على الجانب الآخر واجه الاقتصاد الصيني كثيراً من التحديات في رفع مستوي التحول الاقتصادي لفترات متباعدة.

فمثلا في عام ٢٠١١ بلغ الناتج المحلي بالصين ١٠,٤٨% من إجمالي الناتج العالمي، حيث استهلك ٦٠% من انتاج الاسمنت العالمي و٤٩% من انتاج الحديد والصلب و ٢٠,٣% من منتجات الطاقة، وانخفض متوسط ملكية الفرد من تلك الموارد بسبب هذا الاستهلاك الجائر لها، بينما ارتفعت نسبة الاستيراد من الخارج من بعض المنتجات الرئيسة في الصين كمنتجات المعادن الخام مثل: خام البترول وخام الحديد ليصل إلى ٥٠ %في تلك السنوات بعد أن كان ٥% فقط منذ عام ١٩٩٠، كما أن استهلاك كمية هائلة من تلك الموارد أضر بالبيئة، وطبقًا لتقارير معايير الجودة في توفير بيئة نظيفة، ولهذا وجد أن هناك أكثر من ٣٣٠ مدينة منهم ما يقرب من الثلثين لم يصلوا إلى الدرجة الثانية من متطلبات معايير الجودة. ومن ضمنهم المنطقة الشمالية في الصين ببكين حيث اصبحت أحد أخطر المناطق تلوثًا في العالم، وفي السنوات الماضية لم تنفذ أي من مؤشرات خطة الدولة للحد من استهلاك الموارد أو الحفاظ على البيئة.

ومن جانب آخر فإن التقدم في العلوم والتكنولوجيا لم يكن بالسرعة الكافية، فقد انخفضت ميزانية التجارب والأبحاث العلمية من إجمالي الناتج المحلي إلى ٠,٩% في عام ٢٠٠٠، وإلى ١,٤٧% في عام ٢٠٠٨، وإلى ١,٩٧% عام ٢٠١٢، بينما تراجع اهتمام الدولة بالإبداعات لتشغل ما يقرب من ٢% من إجمالي الناتج المحلي، وعلى العكس من ذلك، فقد ارتفعت درجة اعتماد الدولة على الخارج في مجالات التكنولوجيا، حيث احتلت أكثر من ٥٠% من اجمالي الناتج المحلي، فعلى الرغم أن الصين تعد الدولة الأولى الكبرى إنتاجًا للسيارات، لكن تعتبر الأدوات التكنولوجية والماركات التجارية فيها جميعًا تقر يبًا من الخارج، حيث لقبت بـ "مصنع العالم"، ولكن لم تكن منتجاتها من الماركات المشهورة عالميًا.

هذا بالإضافة من أن مشكلة البيئة والموارد وسلوكيات التعامل مع البيئة أصبحت من القيود الحقيقية التي تواجه التنمية المستدامة للمجتمع والاقتصاد الصيني والتي صارت مشكلة أجيال متعاقبة، وهذا يتطلب تطبيق وسائل التقدم التكنولوجي ورفع مستوى العمالة، التغيير الابتكاري في الإدارة الذي يدفع بالتنمية النظيفة، والتنمية مع انبعاثات اقل في التلوث والتنمية في إعادة تدوير الموارد ليكون أساسا في الاستهلاك المادي للموارد. وذلك لتحقيق تنمية مستدامة.

ومن ثم لابد من إعادة توازن الاقتصاد من خلال توافر الشروط الجيدة اللازمة لرفع مستوي هيكلته، والذي يساعد على الدفع بالموائمة والتوافق الاقتصادي، فقد مر الاقتصاد الصيني بأكثر من ثلاثين عاماً كانت فيهما نسبة النمو أكثر من الـ ١٠% تخللها مراحل متعددة من عدم الاستقرار.

أسباب التباطؤ في سرعة نمو الاقتصاد الصيني :

أولا: أصاب الاقتصاد الصيني حالة من التقلب من آن لآخر بعد دخوله القرن الواحد والعشرين فمنذ عام٢٠٠٣ حقق الاقتصاد الصيني ولمدة ٥ سنوات متتالية معدل نمو بلغ أكثرمن ١٠% عام ٢٠٠٧، بلغ فيها معدل النمو إلي ١٤,٢%، وأظهر

ذلك مشكلات بارزة منها؛ سرعة معدل النمو لحجم استثمارات رؤوس الأموال في الأصول الثابتة، كثرة الائتمان، وجود فائض تجاري مع السحب المفرط للموارد الطبيعية والاستخدام الجائر للبيئة.

ثانيًا: مشكلة التضخم ففي عام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ ارتفع معدل اسعار السلع المنزلية بنسبة ٢٣,٢ % و ٧،٤ %. وفي عام ٢٠١٠ وعام ٢٠١١ ارتفع مؤشر الأسعار للمستهلك إلى ٣,٣% و ٥,٤% على التوالي، فقد ظهر تدريجياً خلال عملية التطور السريع للاقتصاد مشكلات من عدم التوازن، عدم التنسيق وعدم الاستدامة، كما أظهر مشكلة الفائض في الانتاج، ومن ثم أصبح التحول في طرق التنمية الاقتصادية ليس باليسير.

ثالثًا: إستمرار النمو السريع للاقتصاد الصيني لأكثر من ثلاثين عاماً، فبعد أن تجاوز نصيب الفرد من الناتج المحلي إلى ٥آلآف دولار امريكي، استقر نوعاً ما معدل النمو الاقتصادي ففي عام ١٩٧٨ بعد تنفيذ عملية الاصلاح والانفتاح استمر الاقتصاد في النمو السريع. وفي عام ٢٠١١ تجاوز نصيب الفرد من الناتج المحلي ٥٠٠٠ دولار امريكي، وبلغ ٦٠٠٠ دولار عام ٢٠١٢ ، ومن ثم دخلت الصين في نطاق الدول ذات الدخل المتوسط والمرتفع، مما جعلها محط أنظار العالم.

وفي ضوء تأثير الاقتصاد الصيني بأزمة كوفيد-١٩ انتاب الكثير شعورا بالقلق حول مراحل تحول الاقتصاد الصيني اعتقادا منهم بإنه سيكون خارج عن السيطرة، ولكن استطاع الاقتصاد مواجهة الكثير من المخاطر والتعثر، وبالجهود المتواصلة من قبل تكاتف الحكومة الصينية والاطقم الطبية والمجتمع، كافة استطاعوا السيطرة على الوباء بفاعلية بالغة.

ومع توالي الجهود في الوقاية من الوباء والسيطرة عليه من التوسع، وتزايد التعزيز الشامل لمكافحته، أصبح هناك تنمية اقتصادية واجتماعية في جميع مجالات العمل تدريجيا، مما انعكس بشكل إيجابي على الاقتصاد من خلال الإصلاحات السياسية والاجتماعية.